جـامعة حسيبة بن بوعلي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة

المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة

- الواقع والرهانات -

يومي 14-15 نوفمبر2016

مداخلة بعنوان:

"دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة"

محور المداخلة:الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال والتنمية المستدامة.

من إعداد:

الدكتور: حسين يرقي

أستاذ محاضر

جامعة المدية

0776.320.501

irki.ho@hotmail.com

الاستاذة: إيمان عميرات

باحثة دكتوراه تخصص إدارة أعمال

جامعة المدية

0782.86.07.63

amirat_im@yahoo.fr

الملخص:

شغلت قضية التنمية معظم الدول، واهتم ا الكثير من المفكرين في جل التخصصات العلمية وعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، وهذا بسبب الآر السلبية النابحة عن التنمية المنتهجة خاصة في المال الصناعي والتي لم خذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا ثيرا على البيئة، مما انعكس بشكل سلبي على حياة الإنسان وعلى محيطه. ولهذا تيقن العالم اليوم أكثر من ذي قبل أن المشكلات البيئية والاجتماعية تولدت كنتيجة حتمية للسياسات التنموية المتبعة في السابق، مما تطلب التفكير في مدى إمكانية تبني استراتيجية تراعي شروط المحافظة على البيئة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في إطار متوازن، وهذا ما يسمى لتنمية المستدامة والتي تقضي لمشاركة الفعالة للمنظمات وتضافرها مع جهود الدولة لبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة وذلك من خلال أدائها لمسؤوليتها الاجتما عية دف إيجاد ودعم برامج اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، بيئية مستدامة ومستقاة من الاحتياجات والأولوت الوطنية عتبار أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، التنمية، التنمية المستدامة.

Abstract:

Preoccupied most countries the issue of development and is interested in a lot of intellectuals in most scientific disciplines were held for which many local and international conferences, and this is because of the negative effects resulting from special made known in the industrial field, which did not take into account the needs of future generations and their effects on the environment, development, thereby reflected negatively on human life and the environment.But this world is certain now more than ever before that the environmental and social problems generated as an inevitable result of the development policies followed in the past, which required thinking about the possibility of adopting the strategy takes into account the terms of preserving the environment and economic and social stability in a balanced framework, and this is what is called sustainable development, which requires the active participation organizations and synergy with the state's efforts to build a better future for present and future generations, through their performance social responsibility in order to find and support social programs, cultural, economic, environmental and sustainable derived from national needs and priorities given that social responsibility is the result of the sustainable development requirements.

Key words: social responsibility of organizations, development, sustainable development.

مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم رز في مسيرة تطور الفكر التنموي، فهي تحتل مكا رزا على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات كمطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال، ولقد مرت عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة القضا المطروحة، وخاصة تلك المتعلقة لمشكلات البيئية التي تواجهها اتمعات ومدد المعمورة كملها. لذلك أصبحت قضية التنمية المستدامة عبارة عن ج حياة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة تشاركية من خلال مساهمة المنظمات في تحمل مسؤوليتها اتجاه تعزيز متطلبات التنمية المستدامة والارتقاء بمستوى اتمعات التي تعمل في ظلها، وبمقدورها تحقيق ذلك من خلال تسخير مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تتماشى وأهداف التنمية المستدامة بطريقة شمولية و تكاملية، من خلال توظيف التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية الحاضرة والمستقبلية وتحقق لهم كل المتطلبات الاجتماعية وطموحات الحياة المتعددة والمتغيرة مع المحافظة على خصوصيلم الثقافية، إض افة إلى حماية البيئة من خلال الحفاظ على توازا وعقلنة استخدام مواردها في إطار الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وكذا العمل وفق الحيز السياسي الذي يمتاز لمشاركة الشعبية والرشادة في صنع القرارات، ولتالي ضمان ومراعاة عنصر الاستدامة للتنمية في كل مجال من مجالا.

مشكلة البحث:

تم المسؤولية الاجتماعية بتضمين مصلحة جميع الأطراف المتفاعلة معها في استراتيجيات المنظمة، بحيث تت عملية الموازنة هذه أكثر فأكثر بمثابة ممارسة ضميرية تنتهجها منظمات الأعمال لكي تصبح جزءا من نظام المواطنة الصالحة وشريكا في التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية في آن واحد. وعليه هذا الطرح هو جوهر الإشكالية التي يمكن صياغتها في السؤال التالي:**مامدى مساهمة تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تحقيق التنمية المستدامة؟**

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، سنتناول الدراسة من خلال ثلاث محاور أساسية كما يلي:

- الاطارالمفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات.
- مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة.
- دور المسؤولية الاجتماعية في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة.

أولا:الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

إن المتتبع لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية يجد أنا ليست نتاجا للقضا المعاصرة، كما أنا ليست ظاهرة جديدة أو حالة سطحية تمثل الاستجابة للضغوط الاجتماعية الطارئة والتي يمكن دئتها أو معالجتها، بل هي مرتبطة لبشرية منذ الأزل، وتشكلت مع نشأة اتمعات وتطور الحضارات، ونمت تحت ثير التغيرات في بيئة الأعمال والظواهر العالمية الجديدة، لذلك فهي بطبيعتها ليست جامدة بل لها صفة الواقعية والتطور المستمر لكي تتواءم بسرعة وفق مصالحها بحسب المتغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والإيكولوجية.

1. تعريف المسؤولية الاجتماعية.

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية معروفا بشكل واضح في بداية القرن العشرين، حيث كانت منظمات الأعمال تركز اهتمامها على تعظيم أرحها بكافة الوسائل، ومع زدة النقد الموجه لهذا المفهوم ظهرت بوادر لتبني المنظمات دورا اتجاه اتمع والبيئة التي تعمل فيها، وفي هذا الإطار برزت عدة دراسات واجتهادات لتحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي شهد تغيرات جوهرية على مر الزمن ولا يزال يعرف تطورات مع تطور اتمع وتوقعاته.

وإن أول من كتب في المسؤولية الاجتماعية للمنظمات هو الاقتصادي الأمريكي "جون موريس كلارك **GohnMoriceKlark**"، والذي صدر له أول مقال يحمل عنوان "**التغيرات الجوهرية في المسؤولية الاقتصادية**" وكان ذلك عام 1916، وبواسطة هذا البحث اقترح توسعة نطاق مسؤولية المنظمة لكي تشمل البعد الاجتماعي.[1]

وقد تلت هذه الدراسة بحثا آخر قدمه الأب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات "هوارد بوان **Howard Bowen**" عام 1953 ، تحت عنوان "**المسؤولية الاجتماعية للأعمال**"، بحيث من وجهة نظره فإن "المئات من منظمات الأعمال تمتاز بسلطة تحديد مسار حياة المواطنين لإضافة إلى أشياء أخرى " ، ولتالي فإن المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال قد تكون إحدى الوسائل التي تسمح بمعالجة الكثير من المسائل الاقتصادية، كما يرى أن لرجال الأعمال مسؤولية في متابعة السياسات واتخاذ القرارات والقيام لأنشطة التي تعتبر صالحة ومفيدة من حيث الأهداف والقي م في اتمع.[2]

كما تناول موضوع المسؤولية الاجتماعية "بيتر دروكر**Peter Drucker**" في كتابه "**مقدمة تمهيدية للإدارة**" عام 1977 بحيث عرف المسؤولية الاجتماعيةعلى أنا:" التزام المنظمة اتجاه اتمع الذي تعمل فيه"[3]، فبالرغم من ضيق هذا التعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أنه شكل منطلقا لدراسات لاحقة فتحت الباب واسعا لدراسة الموضوع في اتجاهات مختلفة.

وتبع دروكر حث آخر يدعى " فرنكلين سترر**Francklin Strier**" عام 1979، في مقال صدر له في مجلة "**Journalof Engineering Management**"،أشار فيهإلى كون المسؤولية الاجتماعية: "تم ثل توقعات اتمع لمبادرات منظمات الأعمال في مجال مسؤوليتها اتجاه اتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر قيام المنظمة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثمارها".[4]

أما "**Holms**" فقد طرح وجهة نظره بشأن المسؤولية الاجتماعية واعتبرها: " التزام على منظمة الأعمال اتجاه اتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر،وتحسين الخدمات الصحية،ومكافحة التلوث،وخلق فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها".[5]

أما **فيليب كوتلرونسي لي** يقدمان التعريف التالي: " المسؤولية الاجتماعية للمنظمات هي التزام بتحسين رفاهية اتمع من خلال ممارسات أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات لموارد المؤسسية".[6]

وعليه مختلف التعاريف السابقة تعتبر أنشطة المسؤولية الاجتماعية ليست واجبة بحكم القانون، بل هي التزام طوعي تقوم به منظمة الأعمال من خلال اختيار الممارسات والقيام ذه المساهمات.

وتجدر الإشارة إلى أن رأ طرح من قبل الباحث "**Robbins** "ميز فيه بين المسؤولية الاجتماعية والاستجابة الاجتماعية وفق مجموعة من الأبعاد، مشيرا إلى أن الأولى تستند إلى اعتبارات أخلاقية م ركزة على النهات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، في حين أن الاستجابة الاجتماعية ما هي إلا الرد العملي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغيرات وأحداث اجتماعية على المديين المتوسط والقريب.[7]

أما الباحث "كارول **Carroll**" فقد عرف المسؤولية الاجتماعية أنا: "جميع القرارات والفلسفات والطرق والأفعال التدبيرية التي تعتبر تطور ورفاهية اتمع هدفا لها"، وهي بذلك " التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به اتجاه اتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآر الايجابية لنشاطات المنظمات على اتمع وتخفيض الآ ر السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن"، وأوضح إلى كون المسؤولية الاجتماعية مفهوم يشتمل على أربع جوانب رئيسية تتمثل في المسؤولية الاقتصادية،والقانونية،والأخلاقية،والمسؤولية الطوعية.[8]

وعليه يعتبر **Carroll** أول من أعطى تعريفا شاملا للمسؤولية الاجتماعيةو أول من وضع لها أسسها النظرية.

ولقد نحا مفهوم المسؤولية الاجتماعية منحا جديدا في إطار أكثر شمولية وانتقل من مفهوم ضيق للتعامل مع أحداث بيئية آنية إلى هدف استراتيجي يتطلب إعطاءه أهمية كبيرة في التخطيط الاستراتيجي بعيد الأمد، وقد أكد هذا الرأي "**Daft**" ذاكرا أن المسؤولية الاجتماعية هي واجب إدارة المنظمة الأساسي في اتخاذ القرارات المهمة والأفعال بطريقة تحقق رفاهية اتمع ومصالحه.[9]

2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

يسعى العديد من الباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد تناول كل منهم تلك الأبعاد من وجهات نظر مختلفة كما وضعوا لها مسميات ونماذج متعددة.

_ فنلاحظ » « **Donna Wood** قد حدد ثلاث أبعاد للمسؤولية الاجتماعية على شكل مستوت تمثلت في:[10]

1. **مبادئ المسؤولية الاجتماعية:** وهذا المستوى يصف مبادئ المنظمة ومدى التزامها بتلك المبادئ كمنظمة أعمال، وه نا تحدد نوع عمليالا ومخرجالا في إطار مبادئها الخاصة وكذا ما الذي ستقوم به لخدمة اتمع.

2. **عمليات المسؤولية الاجتماعية:** وتشير إلى مقدرة المنظمة على سرعة الاستجابة للضغوط الاجتماعية، وهذا يعتمد في الأساس على إمكات المنظمة وقدرا على البقاء من خلال التكيف مع البيئة المحيطة ا، ولتالي يجب عليها أن تجد الفرص المتاحة لها في بيئة الأعمال، وأن تكون قادرة على تحليل بيلا والتكيف بعدئذ مع نتائج ذلك التحليل.

3. **المخرجات:** وفي هذا المستوى يتم تقييم ثلاث عناصر أساسية هي:

- o التأثيرات على أصحاب المصالح الداخليين.
- o التأثيرات على أصحاب المصالح الخارجيين.
- o ثيرات المنظمة الخارجية.

فمن الملاحظ أن**Wood** قد اعتمد برمج المسؤولية الاجتماعية كنظام له مدخلات ويمر بعمليات، وتنتج عنه مخرجات تعبر عن ثير ذلك البرمج على كافة أصحاب المصالح داخل وخارج المنظمة.

_ أما » **Plazzi and Starcher**« فقد حددا ستة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية تمثلت في:[11]

1/ العملاء. 2/ العاملين. 3/ الهزين. 4/ البيئة. 5/ اتمعات المحلية. 6/ المستثمرين.

_ وهناك دراسات حددت الأبعاد التي يجب أن تشملها الممارسات المسؤولة لمنظمة الأعمال في خمسة أبعاد وهي:[12]

1. المسؤ ولية اتجاه اتمع المحلي.
2. المسؤولية اتجاه الزئن.
3. المسؤولية اتجاه البيئة.
4. المسؤولية اتجاه المساهمين.
5. المسؤولية اتجاه العاملين.

ومن خلال استعراضنا لما جاء في الأدبيات نلاحظ أن هناك تقار كبير بين الباحثين في تحديدهم لأهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة والتي تعد متكاملة مع بعضها لتشكل في النهاية فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي تسعى المنظمة إلى تبنيها.

_ لهذا فإن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث **Carroll** يشير إلى جوهرها ربعة أبعاد رئيسية هي:

* العد الاقتصاد. * العد الأخلاقي. * العد القانوني. * العد الخير .[13]

وفي إطار ذلك طور مصفوفة يبين فيها هذه الأبعاد الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة. وفيما يلي جدول يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية اتجاه مختلف الأطراف المستفيدة:

الجدول رقم (1): أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار وعدم الإضرار لمستهلكين. -احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى لمنافسين.
	التكنولوجيا	- استفادة اتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها. -استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق تمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	-عدم الاتجار لمواد الضارة على اختلاف أنواعها. -حماية الأطفال صحيا وثقافيا. -حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة.
	حماية البيئة	-منع تلوث المياه والهواء والتربة. -التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. -منع الاستخدام التعسفي للموارد. -صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة والعدالة	-منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. -ظروف العمل ،ومنع عمل الأحداث وصغار السن. - إصات العمل. -التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي. -عمل المرأة وظروفها الخاصة. -المهاجرين وتشغيل غير القانونيين. -عمل المعوقين.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	-مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. -مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. -مراعاة حقوق الإنسان.
	الأعراف والقيم الاجتماعية	-احترام العادات والتقاليد. -مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية.
الخيري	نوعية الحياة	-نوع التغذية، الملابس ، الخدمات. -النقل العام. -الذوق العام.

المصدر: الغالبي طاهر محسن منصور، والعامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال واتمع**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص82.

إن فهم هذه الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية التي قدمها **كارول**يتطلب ايجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل ومتطلبات تلبية حاجات اتمع. وتجدر الإشارة إلى أن وجهات النظر لمختلف الفئات ذات المصلحة الأساسية حول المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال تتباين من حية ترتيبها وفق الأهمية التي تعكس مصلحتها، فمثلا يركز المالكون في الدرجة الأولى على البعد الاقتصادي بشكل عام، في حين يركز الزئن على البعد الأخلاقي أولا، أما العاملين ف ما يهمهم هو البعد القانوني لدرجة الأولى ولكن اتمع المحلي يعطي أهمية كبرى للبعد الخيري من المسؤولية.

وقد وضع كارول هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه الأبعاد من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن تتوقع من المنظمة مبادرات خيرة إذا لم تكن قد قطعت شوطا في تحملها لمسؤوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية اتجاه اتمعات التي تعمل فيها، والشكل أده يوضح ذلك:

الشكل رقم (1):هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: الغالبيطاهر محسن منصور، والعامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال واتمع**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص83.

إن القراءة التي يمكن إجراؤها لهرم **كارول** أن المسؤولية الاجتماعية الكلية تشتمل على مستوت أربعة، أولها يتمثل في كفاءة الأداء الاقتصادي فيجب أن تعمل المنظمة على إنتاج السلع والخدمات بفعالية ونجاح، وأن تسعى لتحقيق مستوت الأرح المطلوبة، ويجب أن يتم ذلك في ضوء الالتزام لقوانين والتشريعات التي تعمل في ظلها. كما أن اتمع ينتظر أن تم لمسؤوليات الأخلاقية، وهي السلوكات غير المنصوص عليها في القوانين والمتوقع الالتزام ا من طرف المنظمة، أما المسؤولية التطوعية فترجع إلى مدى شعور وتقدير المنظمة لمتطلبات بيئتها والعمل على المشاركة فيها.

وعليه نستنتج أن: المسؤولية الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع الأبعاد الأربعة والتي أوردها كارول في شكل معادلة كالتالي:[14]

المسؤولية الاجتماعية الشاملة = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرة.

نيا: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة.

ان التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم رز في مسيرة تطور الفكر التنموي، فهي تحتل مكا رزا على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات كمطلب أساسي لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال.

1. مفهوم التنمية المستدامة.

نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة وكافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات التنموية.

حاول بعض الباحثين تحليل وتقسيم هذه العبارة إلى كلمتين، تمثلت الأولى في مصطلح **التنمية** التي عرفت بصورة شاملة على أنا توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب[15]، وذلك من خلال إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، .... أما الكلمة الثانية فكانت **المستدامة** والتي تعني الاستمرارية والتواصل دائما حاضرا ومستقبلا[16]. ويعود أول ربط للمصطلحين واستخدام عبارة التنمية المستدامة في تقرير الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة سنة 1980، تحت عنوان" **الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة**"، وترجم إلى العربية بعدة مسميات منها: التنمية القابلة للإدامة، التنمية المستمرة، التنمية الموصولة، التنمية المطردة، التنمية المتواصلة، التنمية المستديمة ... وغيرها[17].

- ومنذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة تعرض الكثير من الباحثين والمنظمات العالمية إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع، فاكتسب بذلك اهتماما عالميا كبيرا خاصة بعد ظهور **تقريربرونتلاندBrundtland** المعنون بـ "**مستقبلنا المشترك**" والذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنا: " **التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجام[18].**"
- كما عرف المبدأ الثالث المقرر **في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية** الذي انعقد في **ريوديجانيرو** سنة 1992 التنمية المستدامة ا: "**ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.**"[19]، وأشار المؤتمر في مبدأه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي ألا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية[20].
- أما "**Edward barbier**" فقد عرفها ا: "**ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء لرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة**"،

ويوضح ن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كوا أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي[21].

2. أبعاد التنمية المستدامة.

بناء على ما تناولناه حول التنمية المستدامة، تبين أنا لا ترتكز فقط على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، والتكنولوجية، فالتركيز على معالجة هذه الأبعاد من شأنه أن يعزز تقدم ملموس في تحقيقها، فهي عبارة عن منظومة كلية مترابطة ومتكاملة ومتداخلة في إطار تفاعلي، يمثل كل نظام فرعي فيها بعدا ومرتكزا أساسيا لتجسيدها.

1) **البعد الاقتصادي:**

يستند هذا البعد أساسا على المبدأ الذي يقضي بزدة رفاهية لتمع إلى أقصى حد ممكن تزامنا مع إدارة الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ورشيدة، ويندرج تحت هذا البعد القضا التالية:[22]

*** إيقاف تبديد الموارد الطبيعية**

*** مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته**

*** تقليص تبعية البلدان النامية**

*** المساواة في توزيع الموارد**

2) **البعد الاجتماعي[23]:**

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو محورها الأساسي وجوهرها، عتباره وسيلة وهدف في آن واحد، وعليه يهتم هذا البعد ب:

- العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة.
- مكافحة الفقر من خلال دعم خطط العمل والبرامج الوطنية.
- تقديم وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها.
- السعي المتواصل في تحقيق استقرار النمو الديمغرافي: ويتم ذلك من خلال العمل على تحقيق خطوات ايجابية نحو تنظيم النمو السكاني، لأن النمو الديمغرافي السريع من شأنه إحداث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدول في توفير الخدمات الاجتماعية لسكانا، ويحد من جهود التنمية ويقلص من قاعدة مختلف الموارد المتاحة.
- العمل على وقف النزوح الريفي: فمنطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على النهوض لتنمية الريفية والتثبيت السكاني في المناطق الجبلية وإمدادهم لمشاريع التنموية التي تتناسب وطبيعة المناطق الريفية، لتصبح الهجرة عكسية تساعد على التوزيع السكاني السليم والمتوازن.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: بحيث تنطوي عملية التنمية المستدامة على إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء أولا لاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة، ... ولتالي تحسين الرفاهية الاجتماعية، وكذا حماية التنوع والخصوصيات الثقافية والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب العاملين في المالات التي تدعو إليها الحاجة لتحقيق استمرارية التنمية.
- إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات، والحصول على المعلومات التي تؤثر على حيلم بشفافية وبصفة مستمرة.

- كما يتضمن البعد الاجتماعي مفهوم التنمية البشرية التي تعمل على توسيع خيارات الأفراد والمتمثلة في حياة صحية وطويلة، وأيضا اكتساب المعرفة وتنمية الخبرات والمهارات من خلال توفير الفرص الملائمة للتعليم، وكذا إشباع الحاجات الأساسية وضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية.

3) البعد البيئي:

يكتسي البعد البيئي للتنمية المستدامة أهمية كبيرة لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية لبيئة، من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليها والحدود التي يجب ألا تتعداها. فهذا البعد يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، وتوقع ما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية.

وعليه من ضمن متطلبات التنمية المستدامة هو التقليل من إتلاف التربة واستعمال المبيدات وحماية الغطاء النباتي، وكذا صيانة المياه وتحسين كفاءة شبكاا وحماية البحار والمحيطات من التلوث و ما تحتويه من ثروات حيوانية ونباتية، إضافة إلى حماية المناخ من التلوث والاحتباس الحراري، واستخدام تكنولوجيات أنظف والأخذ لقوانين الزاجرة في ذلك، وأيضا الحد من انبعاث الغازات والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.[24]

õ لقد عرفت التنمية المستدامة من طرف العديد من الباحث ين على أا تنمية بعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم لضبط والتنظيم والترشيد للموارد.[25]

ولكن هناك من أضاف أبعاد أخرى إضافة للأبعاد الأساسية الثلاثة السالفة الذكر وتتمثل في:

- البعد التكنولوجي:

هذا البعد يهتم لتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ، تنقل اتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوث واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفات من خلال إعادة تدويرها داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- البعد الثقافي:[26]

إن البعد الثقافي يمثل المعيار الذي تتحدد به هوية كل مجتمع بشري، ولا يمكننا تصور مجتمع بلا ثقافة، ولكل مرحلة من مراحل حياة اتمع سمات ثقافية تتأثر وتؤثر في عوامل وضه أو تفككه. فالثقافة هي برمجة جماعية للفكر والمعارف والمعتقدات والمبادئ والأعراف ... المتفق عليها والمتوارثة بين الأجيال، فهي مزيج تراكمي مركب يحدد هوية الفرد والمنظمة واتمع ككل.

فالاستدامة الثقافية تتحقق من خلال المحافظة والحماية الدائمة والمستمرة للخصوصيات الثقافية للشعوب وتطويرها. فالتنمية الثقافية المس تدامة هي عملية تحديث صيلي لثقافة الأمة بتجسيد الهوية الثقافية وضمان تواصل مكوا وتطورها واستيعاا لمتطلبات العصر واحتوائها لمستجدات اتمع والتفاعل معها في حركة دائمة تؤكد التقدم للخصوصية الثقافية الحضارية.

وعليه أصبح البعد الثقافي في المقاربة التنموية المستدامة ركيزة أساسية، إذ توجد علاقة وثيقة بين المكون الثقافي وبين التنمية المستدامة، ولعل المقارت السابقة للتنمية لم تؤخذ في حسباا المكون الثقافي مما لم ينتج في الحقيقة إلا مناهج تنموية

محدودة الأفق سرعان ما تنهدم لأن الجو الذي لا يراعي الخصوصيات الثقافية هو جو ملغوم سرعان ما ينقلب سلبا على المسيرات التنموية.

- البعد السياسي:[27]

إن البعد السياسي الذي أهمل من طرف العديد من الباحثين هو في رأي البعض الآخر العنصر الذي يدير ويوجه كل الجوانب السابقة في إطار الاستدامة، وعليه هو بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتنامي الثقة والمصداقية، وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع جياله المتلاحقة. فهذا البعد يعبر عنه لحكم الراشد الذي يساهم بفعالية في تجسيد معاير الاستدامة على مستوى كل الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة.

لثا: دور المسؤولية الاجتماعية في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة.

ان المسؤولية الاجتماعية هي الطريقة التي يجب أن تعمل ا المنظمات لدمج الاهتمامات والقضا الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية في قرارا وسياسا واستراتيجيا، وقبل كل ذلك لابد من ترسيخها ضمن ثقافة المنظمة وهذا لكي يتم تطبيق بصفة طوعية ومستمرة أحسن الممارسات اتجاه العاملين، الزئن، البيئة، والتمع ككل من خلال:

- خلق فرص عمل في اتمع وتخفيض نسبة البطالة.
- توفير مناصب عمل خاصة للمعوقين.
- إتباع أنظمة أجور عادلة.
- تنمية القدرات البشرية ومهارات العاملين من خلال الحق في التكوين والتعليم.
- الالتزام خلاقيات الإدارة.
- توفير بيئة عمل صحية وآمنة وتحقيق ذلك من خلال تطبيق المقاييس العالمية لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية وفق مواصفة الإيزو 18000.
- الأمان في خصائص المنتوجات وتحسين خدمة الزئن.
- تطبيق مواصفات نظام إدارة الجودة ISO 9000 كأداة مهمة تحقق من خلالها المنظمة متطلبات اتمع.
- نشرثقافة الحفاظ على البيئة لدى الموظفين ولدى أفراد اتمع فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ولا يكتمل هذا الأخير إلا به.
- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة منها.
- إدارة النفات.
- المساهمة في حملات التشجير، والتوعية لحماية البيئة والقيام بكل ما من شأنه جعل المنظمة صديقة للبيئة من حية نشاطا ، منتجا وخدما.
- الاهتمام بتطبيق المقاييس العالمية للبيئة ISO 14000.

- احترام حقوق الإنسان.
- تدعيم النشاطات الثقافية والترفيهية والرضية.
- حل المشكلات الاجتماعية عبر دعم الأعمال ومختلف المشاريع التي تعود لنفع على اتمع ككل.

وغيرها من الممارسات التي نلا حظ أا تعتبر في اية الأمر مطابقة للقضا والأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة. وعليه هذا يوضح أن هناك علاقة وطيدة تجمع المفهومين، إذ تسعى العديد من المنظمات المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الالتزام دائها لمسؤوليتها الاجتماعية. لذلك فمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين متكاملين وكلاهما يخدم الآخر.

بحيث تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وضع سياسة مؤسسية واضحة وطويلة الأمد تلتزم فيها المنظمات بتخصيص نسب مئوية من مواردها لتجسيد مسؤوليتها في اللات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فالمنظمات لها دور محوري في عملية التنمية يلاء هموم ومشكلات اتمع والبيئة اهتماما كافيا وذلك من خلال القيام بدورها الاجتماعي الذي يمثل أداة يتم من خلاله رسم الزوا الثلاث للتنمية المستدامة المتمثلة في النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي، وحماية البيئة.

كما أنعملية قياس المسؤولية الاجتماعية لاعتماد على مجموعة من المؤشراتوإعداد تقريرخاص بذلك، يبرز من خلاله مدى مساهمة أي منظمة في التنمية المستدامة.

وعليه تعتبر التنمية المستدامة حجر الزاوية لتحقيق الازدهار والاستقرار على المدى الطويل، ويجدر لمنظمات بوصفها كيان وطني صالح المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في الارتقاء بمستوى مجتمعا، وبناء عليه تحتاج إلى موائمة نفسها مع الأهداف الوطنية التي تتمحور حول التنمية المستدامة وذلك ستخدام الأداة القوية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

خاتمة:

لقد تناولت هذه الدراسة واحدة من أهم القضا الإدارية المعاصرة تتمثل في المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، والتي تشير إلى أنه عند قيام أي منظمة عمالها فإنه يتعين أن يكون هناك تسليم تخاذ ما هو في صالح رفاهية اتمع ككل وتنميته وتطويره دون إهمال البيئة أو الإضرار ا، وهذا يعكس أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء ليعزز دور ومكانة المنظمات ليس فقط ككيان اقتصادي، إنما أيضا ككيان اجتماعي يساهم في تحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم ا على المحيط، لتص بح بذلك عمليا منسجمة مع منافع جميع الأطراف ذات العلاقة ا. ومن ثم يبرز لنا أن المسؤولية الاجتماعية غير محصورة في الأعمال الخيرية اتجاه اتمع فقط، بل تتعداها إلى إيجاد مختلف الحلول للمشكلات التي تقف عائقا في وجه النمو الاقتصادي، ورفاه اتمع على المدى البعيد، فهي بمثابة مظلة اجتماعية تنطوي تحتها عدة ممارسات تجسد في تكاملها أبرز مرتكزات التنمية المستدامة.

التهميش:

[1]Bouyoud Floriane**,** ***Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises*** **,**Pour l'obtention du titre de docteur en science de gestion**,** Conservatoire National des Arts et Métiers, Laboratoire D'investigation en Prospective Stratégie et Organisation, Paris, Avril 2010, p44.

[2]Bouyoudfloriane, Op.cit, p44.

[3]الصيرفي محمد، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الإسكندرية، 2007، ص15.

[4]الغالبيطاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**، فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000، ص216.

[5]السكراته بلال خلف، **أخلاقيات العمل**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص163.

[6]كوتلر فيليب، لي نسي،**المسؤولية الاجتماعية للشركات**، (ترجمة: علا أحمد إصلاح)، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2011، ص9.

[7]الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والتمع**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص49-50.

[8]بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، **المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012، ص6.

[9]الغالبيطاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والتمع**، مرجع سبق ذكره، ص51.

[10]الحمدي فؤاد محمد حسين، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاسا على رضا المستهلك**، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص48.

[11] الحمدي فؤاد محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص50.

[12]عيشوش خيرة، كرزابي عبد اللطيف، **المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في إطار أخلاقيات العمل**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012، ص9-10.

[13]الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والتمع**، مرجع سبق ذكره، ص81.

[14] سين محمد عاطف محمد، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الإجتماعية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008، ص32.

[15]قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص19.

[16] راشي طارق، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011، ص11.

[17] راشي طارق،**مرجع سبق ذكره**، ص12.

[18] ديب ريدة،مهنا سليمان، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، دمشق، المد 25، العدد1، 2009، ص488.

[19] أبو زنط ماجدة، غنيم عثمان محمد، **التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة صادرة عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المد 36، العدد1، 2009، ص23.

[20] راشي طارق،**مرجع سبق ذكره**، ص12.

[21] عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أبريل 2008، ص4.

[22]بلخضر عبد القادر، **استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص98.

[23] راشي طارق ، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

[24] عماري عمار ، مرجع سبق ذكره، ص13.

[25] أبو زنط ماجدة أحمد، غنيم عثمان محمد، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، 2006، ص39.

[26] راشي طارق ، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

[27] راشي طارق ، مرجع سبق ذكره، ص32-34.

قائمة المراجع المستخدمة في المداخلة:

- **قائمة الكتب لغة العربية:**

1. الصيرفي مُحَمَّد، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الإسكندرية، 2007.
2. السكراته بلال خلف، **أخلاقيات العمل**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
3. كوتلر فيليب، لي نسي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات**، (ترجمة: علا أحمد إصلاح)، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2011.
4. الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: ا لأعمال واتمع**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
6. أبو زنط ماجدة أحمد، غنيم عثمان مُحَمَّد، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، 2006.

- **مقالات علمية ومنشورات:**

1. ديب ريدة،مهنا سليمان، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، دمشق، المد 25، العدد1، 2009.
2. أبو زنط ماجدة، غنيم عثمان مُحَمَّد، **التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة صادرة عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المد 36، العدد1، 2009.

- **الاطروحات والرسائل الجامعية:**

1. الحمدي فؤاد مُحَمَّد حسين، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاسا على رضا المستهلك**، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2003.
2. سين مُحَمَّد عاطف مُحَمَّد، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الإجتماعية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008.
3. راشي طارق، **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011.
4. بلخضر عبد القادر، **استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

- **الملتقيات والمؤتمرات العلمية:**

1. الغالبيطاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**، فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000.

2. بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، **المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012.

3. عيشوش خيرة، كرزابي عبد اللطيف، **المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في إطار أخلاقيات العمل**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012.

4. عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أبريل 2008.

- **المراجع للغة الأجنبية:**

1. Bouyoud Floriane**,** ***Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises,***Pour l'obtention du titre de docteur en science de gestion**,** Conservatoire National des Arts et Métiers, Laboratoire D'investigation en Prospective Stratégie et Organisation, Paris, Avril 2010.